الفقر والبيئة في البلدان العربية

المتضمنات والتأثيرات*

د. سالم توفيق النجفي
أستاذ متمرس، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل

د. أياد بشير الجلبي
أستاذ مساعد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل

د. أحمد فتحي عبد المجيد
أستاذ مساعد، كلية الحدباء الجامعة

المستخلص

واجهت البلدان العربية خلال العقود الستة الماضية العديد من الإشكاليات الاقتصادية – الاجتماعية، وأخذت جذور البعض منها تمتد لتصبح متأصلة ومتوارثة في مكونات المجتمع العربي، والتي تتمثل إحداها بأوضاع الفقر والتدهور البيئي ونمط العلاقة المتبادلة بينهما، وما تحمله من محصلة تأثيرات في النمو الاقتصادي للبلدان العربية.

وعلى الرغم من أن الآثار الاقتصادية للنتائج البيئية غالباً ما تخضع لمستوى التنمية، فقد أوضحت النتائج الترتيب المنخفض لبعض الدول العربية (الكويت والسعودية والإمارات) في عدم وجود ارتباط معنوي بين الدخل والنجاح البيئي في مجال حماية الأرصدة البيئية، كما إن نشوء "سياسات الثراء" في البلدان الغنية بثرواتها النفطية، ولاسيما في ظل التباين في توزيع الدخل وتزايد حالة الفقر أدى إلى الاستعمال المجحف للموارد البيئية من قبل الأغنياء والفقراء انعكس سلباً على التدمير البيئي والنمو الاقتصادي للبلدان العربية.

(*) تم استلام البحث في ٢٠١٢/٥/٢٦ وحصل على قبول النشر في ٢٠١٢/٦/٢٧.

Poverty and Environment in Arab Countries

Implications and Impacts

Dr. Salim T. Al-Najafi
Prof., College of Administration and Economy, University of Mosul

Dr. Ayad B. Al-Chalabi
Asst. Prof., College of Administration and Economy, University of Mosul

Dr. Ahmad F. Abd Almajeed
Asst. Prof., Al-Hadba' University College

Abstract

During the past six decades, Arab Countries have faced many social- economic problems. Some of these problems become originated within the Arab society. Poverty, environmental deterioration, the mutnal effect between them, and their subside impacts on the economic growth are example of such problems in the Arab countries.

Although economical results caused by environmental problems almost are subject to the level of development, the results explained put Kwait, KSA and UAE in a low level order due to the insignificant correlation between income and environmental success in the filed of the environmental assests protection. In addition, the growth of richness policies in oil countries under disparity in income distribution and poverty growth lead to an abuse of environmental resources by the rich and poor people, a matter which is reflected negatively in the environmental deterioration and economic growth of Arab Countries.

المقدمة:

واجه النصف الثاني من القرن العشرين العديد من **الاشكاليات** الاقتصادية– الاجتماعية، وأخذت جذور البعض منها تمتد لتصبح متأصلة في مكونات المجتمع العربي، ونتيجة لذلك توارثها القرن الحادي والعشرون، وفي مقدمة هذه **الإشكاليات** الفقر والتدهور البيئي، فضلاً عن أخرى غيرها مثل الفساد وغياب الديموقراطية وسيادة البعد الواحد في تنظيمات البنى الفوقية، وعلى الرغم من أن اهداف التنمية الألفية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة اهتمت بمعالجة حزمة من المتغيرات الاجتماعية والبيئية، فضلاً عن محاولات برامج المنظمات الاقتصادية الدولية، والتي أدت في مجملها إلى تزايد حالة البطالة والفقر، وامتدت تأثيراتها إلى أحوال البيئة واستنزافها.

تمثلت **أهمية البحث** بالتعرف على اوضاع الفقر والبيئة في البلدان العربية، ونمط العلاقة المتبادلة بينهما، ولاسيما أن هذه البلدان تواجه اشكالية تزايد الفقر والتدهور البيئي مع مرور الزمن.

وقد **افترض البحث** أن هذا التلازم بين الفقر والبيئة ادى إلى تأثيرات متبادلة بين الظاهرتين،ولاسيما أنها خاضعة بمحصلتها إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.

واعتمد البحث في **منهجيته** على الاسلوب التحليلي والقياسي والمدعوم بالمنهج الوصفي، والمتمثل بالجانب النظري لوصف طبيعة التاثيرات المتبادلة بين الفقر والبيئة وماتحمله من محصلة تاثيرات مع النمو الاقتصادي في البلدان العربية، كونه يمثل الهدف الرئيس الذي يصبو إليه البحث.

ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف ومناقشة الأطر الرئيسة لمشكلة البحث، فقد تمحور البحث من خلال قناتين رئيستين تمثلت الأولى بحال الفقر والبيئة في البلدان العربية، والتي تضمنت كل من خارطة الفقر والبيئة العربية، فضلاً عن اعتماد مؤشر البيئة – الفقر ليعكس واقع التاثرات المتبادلة بين البيئة والفقر في البلدان العربية، في حين ناقشت الثانية علاقة البيئة – الفقر بالنمو الاقتصادي، مستدلة عن تلك العلاقة

بجانبيها النظري والقياسي متخذين من البلدان العربية أنموذجاً لواقع العلاقة بين البيئة والنمو الاقتصادي والفقر.

أولاً: حال الفقر والبيئة في البلدان العربية

يصعب البحث في مسألة المتضمنات والتأثيرات المتأتية من الفقر والبيئة من دون قراءة موضوعية لخارطة كل منها، لتصبح المرجعية والخلفية لمؤشراتها.

١-١: خارطة الفقر العربية

تتسع ظاهرة الفقر جغرافياً، ولاسيما في البلدان الأقل نمواً، فضلاً عن نظيرتها النامية كما أن مظاهرها واضحة في الاقتصادات المتقدمة (الرأسمالية)، وتتباين أهميتها النسبية داخل هذه الاقتصادات وفيما بينها أيضاً، ويتمركز الفقر في بعض الدول بسبب الجغرافية السياسية التي غالباً ما تقيد حركته من اقتصاد إلى آخر، وبذلك تؤثر الحدود القطرية والاقليمية في نمط توزيع الفقر وتمركزه على الصعيد العربي، وتعد الدول العربية من المناطق القليلة في العالم التي كان الناتج المحلي للفرد فيها في منتصف عقد التسعينات اقل من مستواه في مطلع عقد السبعينات، مما يعني أن هذا المتوسط يعاني من تباطؤ وتقلبات في معدل النمو، بحيث أن الآثار التي يحدثها معدل النمو السكاني تلغي الآثار التي يمكن أن يحدثها النمو في متوسط الناتج المحلي للفرد، وهو الامر الذي ترتب عليه تزايد ظاهرة الفقر العربية.

وتتحدد خارطة الفقر العربية في ضوء مستوى ونمط توزيع المؤشرات المرتبطة بظاهرة الفقر، وفي مقدمة هذه المؤشرات خط الفقر، فقد أظهر هذا المؤشر أن ما يقارب (٧٥,٦٪) السكان في الوطن العربي قد تجاوزوا هذا الخط، في حين قدر عدد الفقراء في الوطن العربي خلال العقدين الاخيرين ما يقارب (٧٥,٥) مليون، أي ما يعادل (٢٤,٤٪) من اجمالي السكان في الوطن العربي، يتوزعون بشكل متفاوت بين البلدان المذكورة، على وفق مستويات الدخل إذ يشكل معدل الفقر في الدول ذات الدخل المنخفض ما نسبته

(٣٧,٩٨٪) إلى إجمالي الفقراء في الوطن العربي[*]، وتباينت معدلات الفقر فيها بين السودان وموريتانيا (٤٠٪) عام ٢٠٠٤، واليمن (٤٥,٢٪) في العام ٢٠٠٣، والصومال بمعدل (٦٠٪) خلال المدة ١٩٨٠-١٩٩٠، أما في الدول ذات الدخل المتوسط الادنى فقد قدر معدل الفقر (٥٤,٤٪)، أدناها توزع في تونس بمعدل (٧,٤٪) عام ٢٠٠٥، في حين تجاوز (٤٢٪) في جيبوتي للعام ٢٠٠٧، بينما يمثل معدل الفقر (٧,١٩٪) في الدول ذات الدخل المتوسط الاعلى، فقد احتلت ليبيا ادنى اهمية نسبية للسكان الذين تحت خط الفقر اذ لم يتجاوزوا (٧,٤٪) في العام ٢٠٠٥، في حين أرتفع معدل الفقر في لبنان إلى (٢٨٪) في العام ١٩٩٩، أما الدول ذات الدخل المرتفع فقد كانت أوفر حظاً من حيث أنخفاض معدلات الفقر والتي قدرت بنسبة (٠,٣٧٪)، توزع أدناها في الإمارات العربية المتحدة وبمعدل (٣,٤٪)، بينما ارتفعت إلى (١١٪) في كل من الكويت وقطر في العام ١٩٩٢(أنظر الملحق ١).

إن توسع ظاهرة الفقر في الوطن العربي نتيجة للاداء غير المتناغم بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو السكان من جانب، وسوء توزيع الدخل من جانب آخر، تمركز في بؤر معينة في الفجوة الثنائية بين الريف والحضر العربي[١]، فقد قدرت الاهمية النسبية للفقر في الريف العربي بما نسبته (٦٥٪) في حين أنخفضت هذه الاهمية إلى (٢٣٪) في القطاع الحضري في مطلع عقد التسعينات[٢].

---

[*] إن نسب تركز معدلات الفقر تمثلت بمعدل (٤٣,٦٪) في الدول ذات الدخل المنخفض، بينما تركز بمعدل (١٩,٥٤٪) في الدول ذات الدخل المتوسط الادنى خلال العقد الأول من الالفية الثالثة، بينما اظهرت نسب تركز معدلات الفقر بمعدل (١٨,٦٪) في الدول ذات الدخل المتوسط الاعلى، بينما كانت اقل نسبة لتركز الفقر في الدول ذات الدخل المرتفع وبنسبة (٦,٩٩٪) خلال النصف الاول من عقد التسعينات، انظر:

- U.N.(2009), Millennium Development Goals Indicators,UNSTATS, July (http://mdgs.un.org/unsd/mdg/data.aspx).

(١) الصقور، محمد (١٩٩٦)، السياسات الاجتماعية والفقر في المنطقة العربية: في مناهضة وإزالة الفقر، البرنامج الانمائي للامم المتحدة، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضايا مع ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، دمشق، الإنمائي، ص ٨٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

وتعد تقديرات دليل الفقر البشري (HPI)، أحد المؤشرات المعتمدة من قبل البرنامج الإنمائي للامم المتحدة للفقر، في إطار برنامج التنمية البشرية كونه اقرب إلى الواقعية مقارنة بما يناظره من التقديرات الاخرى، والذي يوضح أن بؤر الفقر في اطار الخارطة العربية قد تركزت في الدول العربية ذات التنمية البشرية المنخفضة، والتي هي في الغالب منخفضة الدخل، بينما تضاءلت اهميته النسبية في معظم الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جداً، والتي تمثل الاقتصادات ذات الدخل المتوسط الاعلى والمرتفعة الدخل، ويتأرجح دليل الفقر البشري بين المستويين المذكورين في الدول العربية ذات التنمية البشرية المتوسطة (المتوسطة الدخل) كما يوضحه الشكل (١).

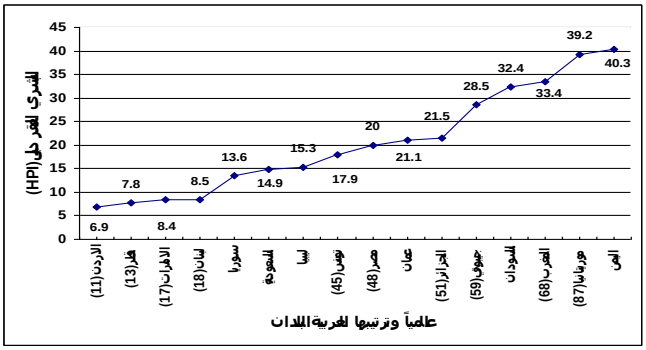

شكل (١)

ترتيب البلدان العربية

بالاعتماد على دليل الفقر البشري للعام (٢٠٠٧)

ملاحظة: إن البيانات الواردة لكل من سوريا والسعودية وليبيا وعمان واليمن تمثل دليل الفقر البشري في العام (٢٠٠٣)، لذلك لم تأخذ تسلسلاً مع باقي البلدان العربية، لعدم توفر البيانات الخاصة بالعام (٢٠٠٧).

مصادر البيانات:

-Human Development Report (2007/2008), Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divided World, (UNDP), Table (3) Human and Income Poverty: Developing Countries, Oxford University Press, New York, and PP.238-240.
-Human Development Report (2003), Millennium Development Goals: A Compact among Nations to End Human Poverty, (UNDP), Oxford University Press, New York.

أما مؤشر التنمية البشرية (HDI)، والمقدر من قبل البرنامج الإنمائي للامم المتحدة،فإنه يوضح أن ما بين (٩٠-١٠٠) مليون نسمة ويمثلون ما نسبته (٣٤٪-٣٨٪)[١] من إجمالي عدد السكان تنطبق عليهم سمات الفقر وشروطه في إطار التغيرات الاقتصادية الوطنية، وذلك في منتصف عقد التسعينات، ولاشك في أن هذه التقديرات تعد أقرب إلى الحالة الواقعية في ظل آثار تعدد بؤر التوتر، وعدم الاستقرار في العديد من الدول العربية.

ويعد مؤشر التنمية البشرية من المؤشرات التي تعكس أوضاع الفقر في الدول العربية، وقد صنفت الدول العربية إلى أربع مجموعات، على وفق التقسيم الدولي لهذا الدليل، وقد جاء ترتيب ثلاث دول عربية ضمن مجموعة الدول مرتفعة التنمية البشرية جداً (VHHD)، واحتلت الأولى التسلسل (٣٢) عالمياً، وهذه الدول هي الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين، ويعد ترتيبهم في الربع الأخير من هذه المجموعة، بينما أنحصرت أربع دول عربية ضمن مجموعة دول التنمية البشرية المنخفضة (LHD) وهي كل من اليمن وموريتانيا وجيبوتي والسودان، والتي احتلت الأخيرة المرتبة (١٥٢) من مجموع الدولة التي ضمها الدليل المذكور والبالغة (١٥٤) دولة في عام ٢٠١٠[٢]، بينما توزعت ستة دول عربي أخرى ضمن مجموعة الدول مرتفعة التنمية البشرية (HHD)، وتقدمت هذه المجموعة من الدول العربية في الترتيب الكويت إذ احتلت المرتبة (٤٧) وتليها كل من ليبيا والمملكة العربية السعودية وتونس والاردن والجزائر، في حين توزعت كل من مصر والجمهورية العربية السورية والمغرب ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (MHD)، في حين استثنيت كل من العراق ولبنان وعمان والصومال لصعوبة الحصول على بيانات دقيقة من اوضاع تنميتها البشرية في العام ٢٠١٠، كما هو موضح في الشكل (٢).

---

(١) برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٩٩٧) ، مكافحة وإزالة الفقر ، العناصر الرئيسية لإستراتيجية القضاء على الفقر في البلدان العربية ، نيويورك ، أيار ، ص ١٨.

(٢) Human Development Report (2010), the Real Wealth of Nations: Pathways To Human Development, Human Development Index and its Components, Table (1), (UNDP), New York, USA, PP.143-145.

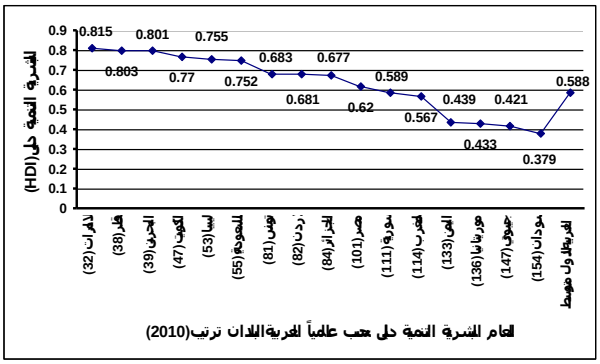

شكل (٢)

ترتيب البلدان العربية

بالاعتماد على دليل التنمية البشرية للعام (٢٠١٠)

مصدر البيانات:

- Human Development Report (2010), the Real Wealth of Nations: Pathways To Human Development, Human Development Index and its Components, Table (1), (UNDP), New York, USA, PP.143-145.

ولاشك أن أنخفاض هذه القيمة في الدول العربية ذات التنمية البشرية المنخفضة، يشير إلى تمركز الفقر في هذه المجموعة مقارنة بنظيرتها ذات التنمية البشرية المرتفعة، مما يعني أن هناك تشتتاً واسعاً في المتغيرات المؤثرة في الفقر البشري فيما بين تلك الاقتصادات.

١-٢: خارطة البيئة العربية

١-٢-١: دليل الأداء البيئي Environment Performance Index

تتحدد خارطة البيئة العربية في ضوء دليل الأداء البيئي (EPI)، الذي أظهر مستويات متباينة فيما بين البلدان العربية، ولاسيما بين البلدان العربية ذات الدخل المرتفع والمتوسط وبين البلدان ذات الدخل المنخفض، إذ سجل دليل الأداء البيئي لعام ٢٠٠٨ أعلى مستوياته في تونس وبما نسبته (٧٨,١٪)، وبترتيب عربي وعالمي (١)، (٥٩) على التوالي، ثم تليها كل الجزائر بمعدل (٧٧٪)، والاردن بمعدل (٧٦,٥٪)، ومصر (٧٦,٣٪)، والسعودية (٧٢,٨٪)، والمغرب (٧٢,١٪)، ولبنان وعمان (٧٠,٣)، بينما تدنى مستوى دليل الأداء البيئي إلى دون (٧٠)، في كل من سوريا (٦٨,٢٪) وبترتيب عربي وعالمي (٩)، (٩٩) على التوالي، ثم تليها الكويت (٦٤,٥٪)، والإمارات العربية المتحدة (٦٤٪)، في حين سجل دليل الأداء البيئي في إطار الدول العربية أدنى مستوياته في مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض، إذ كانت قيمة الدليل في السودان واليمن (٥٥,٥٪)، (٤٩,٧٪) على التوالي، واخيراً موريتانيا (٤٤,٢٪)، ولينظم اليها من مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط كل من العراق تحت اوضاع الاحتلال (٥٣,٩٪)، وثم جيبوتي (٥٠,٥٪)، كما هو موضح في الشكل (٣).

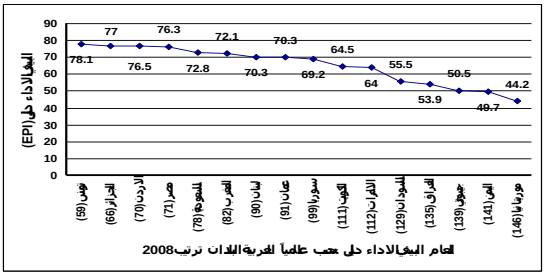

شكل (٣)

دليل الأداء البيئي للبلدان العربية للعام ٢٠٠٨

مصدر البيانات:

- Yale Center for Environmental Law & Policy (Yale University) And Center for International Earth Science Information Network (CIESIN) (Columbia University), Environmental Performance Index (2008), Index, (http://epi.yale.edu).

ويمثل الأداء البيئي دليل مركب يعكس بشكل مباشر اهداف السياسة البيئية والمتمثلة بالصحة البيئية Environmental Health، وحيوية النظام البيئي Biodiversity Vitality.

ففي مجال الصحة البيئية حققت بعض البلدان العربية مستويات مرتفعة، تمثلت أعلاها في قطر (٩٦)، ولبنان (٩٥,٥)، وتونس (٩٢,٩)، والبحرين (٩٥,٢)، والكويت (٩٢)، والاردن (٩١,٧)، في حين سجلت كل من الإمارات (٨٩,٨)، والسعودية (٨٥,٨)، وليبيا (٨٥,٤)، والمغرب (٨٥,٢)، وعمان (٨٤,٥)، والجزائر(٨٢,٢)، في حين سجلت مصر (٧٩,٦)، بينما حقق العراق (تحت الاحتلال الاجنبي) ما قيمته (٦٧,١)، وأنخفضت في كل من اليمن والسودان وموريتانيا إلى (٤٨,١) و(٤٧) و(٣٣,٢) على التوالي وهي مستويات متدنية جداً في مجال الصحة البيئية، كما هو موضح في الشكل (٤) والذي يعكس مدى ضعف الأداء في مجال الصحة البيئية، ولاسيما أنها ذات علاقة قوية مع الثروة، ومن ثم فإن العديد من البلدان العربية ذات الأداء البيئي المنخفض لم تعمل على تحفيز الاستثمار المطلوب في مجالات الترفيه البيئي وأماكنه، كما يعكس عدم اهتمام الحكومات إلى الحاجات البشرية الاساسية، مثل الماء الصالح للشرب والتصريف الصحي الكافي وأخرى غيرها.

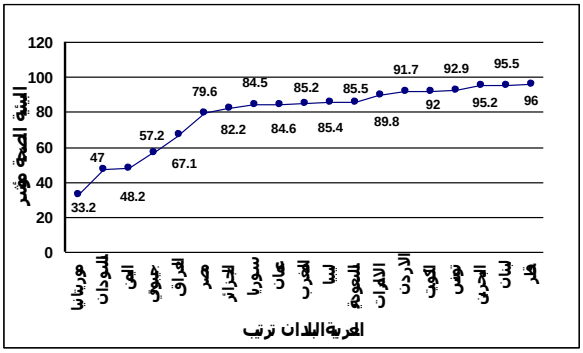

شكل (٤)

أهداف السياسة البيئية مؤشر الصحة البيئية

للبلدان العربية للعام ٢٠٠٨

مصدر البيانات:

- Yale Center for Environmental Law & Policy (Yale University) and Center for International Earth Science Information Network (CIESIN) (Columbia University), Environmental Performance Index (2008), Index, (http://epi.yale.edu).

أما الأداء المنخفض في مجال حيوية النظام البيئي، فقد أدى إلى تدهور ترتيب البلدان العربية ضمن ترتيب الأداء البيئي عالمياً، إذ كانت اعلاها في مصر (٧٣)(*)، والجزائر (٧١,٨)، السودان (٦٤,١)، تونس (٦٣,٣)، الاردن (٦١,٤)، السعودية (٦٠,٢)، المغرب (٥٩)، عمان (٥٥,٩)، موريتانيا (٥٥,٢)، سوريا (٥١,٨)، اليمن (٥١,٢)، لبنان (٤٥)، جيبوتي (٤٣,٩)، العراق (٤٠,٨)، الإمارات العربية (٣٨,٢)، الكويت (٣٧,١)، كما موضح في الشكل (٥)، وهي مستويات تعد منخفضة لتعكس الأداء الردئ لحيوية النظام البيئي، كما يعكس الأداء الضعيف في مناطق اشعاعات الهواء والتغير المناخي، فضلاً

(*) ان ظهور البلدان بترتيب مرتفع في مجال الصحة البيئية او حيوية النظام البيئي لا يعني أنه ستحصل على الترتيب نفسه من حيث دليل الاداء البيئي (EPI)، إذ يعد الاخير دليلاً مركباً من كل من مؤشر الصحة البيئية ومؤشر حيوية النظام البيئي، ولكل منهم وزن مقداره (٥٠٪).

عن صعوبة الوصول للموارد المالية اللازمة وتأمين الاحتياجات الفورية مثل التغذية والمرض.

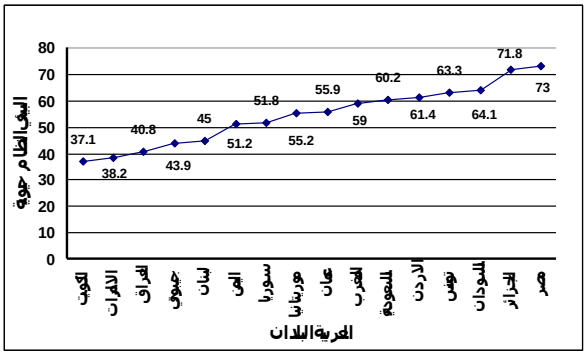

شكل (٥)

أهداف السياسة البيئية حيوية النظام البيئي

للبلدان العربية للعام ٢٠٠٨

مصدر البيانات:

- Yale Center for Environmental Law & Policy (Yale University) and Center for International Earth Science Information Network (CIESIN) (Columbia University), Environmental Performance Index (2008), Index, (http://epi.yale.edu).

إن تحليل علاقة الارتباط لمعرفة نمط العلاقة بين دليل الأداء البيئي واهداف السياسة (الصحة البيئية وحيوية النظام البيئي) من جهة، ونمط السياسة (الصحة البيئية والهواء المؤثر في النظام البيئي والماء المؤثر في النظام البيئي والتنوع الحياتي الموارد الطبيعية المنتجة والتغير المناخي) في البلدان العربية من جهة اخرى(*)، وقد تبين أن كل من الصحة البيئية وحيوية النظام البيئية ذات علاقة ارتباط قوية ومعنوية مع

(*) لقد اثبتت دراسات أخرى أن العلاقة بين دليل الأداء البيئي لكل بلدان العالم ومؤشراته أن هنالك هيمنة قوية لبعض الموشرات في دليل الاداء البيئي، وهي: العبء البيئي للمرض (DALY)، والصرف الصحي الكافي (ACSAT)، والماء الصالح للشرب (WATSUP)، وتلوث الهواء الداخلي (INDOOR).

دليل الأداء البيئي، إذ قدر معامل ارتباط الصحة البيئية ودليل الأداء البيئي (٨٦٪) وهذا الامر له دلالاته في مسألة التنمية البشرية، في حين قدر معامل الارتباط بين حيوية النظام البيئي ودليل الأداء البيئي بما نسبته (٤٨٪)، وعليه فإن البلدان العربية ربما تتطلع إلى اختيار مسار واحد من بين الاهداف، فيما إذا اخفقت في تحقيق كلا الهدفين من أجل تحقيق ترتيب مرتفع في اتجاه الأداء البيئي، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في سياساتها ونظمها البيئية نحو تحقيق الاهداف المرجوة.

١-٢-٢: دليل الاستدامة البيئية Environment Sustainable Index

وتشير الاستدامة البيئية إلى الحفاظ الطويل الأمد للموارد البيئية في سياق التطور البشري وتعاقب الأجيال، وتمثل دليلاً لمقياس لهبات الموارد الطبيعية للمجتمع، ومعدلات أنتزاع الموارد، فضلاً عن الآليات المؤسسية والقدرات لتغيير التلوث المستقبلي، ومسار استخدام الموارد، وقياس الاجهاد على الأنظمة البيئية، كما يبين قدرة البلدان في حماية البيئة خلال العقود القادمة، كما يستقصي الهبات من الموارد الطبيعية، ومستويات التلوث في الماضي والحاضر، وجهود الإدارة البيئية، وقدرة المجتمع على تحسين أدائه البيئي، كما يعدّ دليل الاستدامة البيئية اداة قوية لاتخاذ القرارات البيئية، وتعقب أداءه الوطني، وتسهيل تحليل السياسة واتخاذ القرارات البيئية، فضلاً عن مدى قدرة البلدان في السيطرة على التلوث وإدارة الموارد الطبيعية في المدى المنظور.

يتألف دليل الاستدامة البيئي من ٧٦ متغيراً، تم اختيارها من خلال الأدب البيئي، وخلال مجموعة من الخبراء والعلماء وصناع السياسة، والتي تم تضمينها في (٢١) مؤشراً من مؤشرات الاستدامة البيئية، وعلى وفق المؤشرات المذكورة.

يظهر الشكل (٦) توزيع البلدان العربية في إطار دليل هذا المؤشر فقد سجلت أعلى قيمة لها في تونس إذ قدرت بنحو (٥١,٨)، وجاء ترتيبها في التسلسل (٥٥) على الصعيد العالمي، بينما سجلت كل من السودان والعراق ادنى بلغت نحو (٣٥,٩)، (٣٣,٦) على الترتيب، وجدير بالذكر أن هذا التباين الواسع في الاهمية النسبية للمؤشر المذكور بين

أعلى وأدنى قيمة له في البلدان العربية قد بلغ نحو (٣٥٪)، مما يشير إلى اختلاف الوسائل والسياسات في الحد من الآثار الضارة التي قد تتولد من جراء عدم اعتماد سياسات رشيدة في مسألة استبعاد هذه الاضرار (شكل ٦).

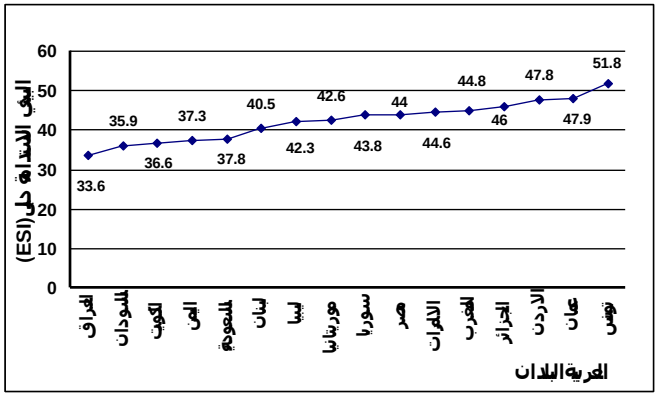

شكل (٦)

خارطة دليل الاستدامة البيئي للبلدان العربية للعام ٢٠٠٥

مصدر البيانات:

- Yale Center for Environmental Law and Policy (2005), Environmental Sustainability Index (2005), Benchmarking National Environmental, Stewardship Appendix G, An Ideal Set of ESI Indicators, (http://epi.yale.edu).

ومن تتبع معاملات الأنحدار والارتباط الجزئية لمكونات الاستدامة البيئية ودليلها في البلدان العربية للعام (٢٠٠٥)، تبين وجود معنوية إحصائية لكل مكونات الدليل من ناحية تأثيرها في الاستدامة البيئية للبلدان العربية، أما من حيث معاملات الارتباط الجزئية فقد وجد أن الأنظمة البيئية تحمل قوة ارتباط (٠,١٧)، يليها خفض الاجهاد البيئي والتي قدرت بقوة ارتباط (٠,٢٧)، بينما سجل خفض الضعف البشري (٠,٤٣)، تلتها الاشراف او الإدارة العالمية (٠,٤٣)، واعلاها القدرة المؤسسية والاجتماعية والتي قدر معامل الارتباط الجزئي مع دليل الاستدامة البيئية (٠,٧٦)، والتي قد تولد مؤشرات

مهمة لصانعي السياسات البيئية للتعرف على نمط المتغيرات المؤثرة في البنية البيئية العربية وقوتها، الجدول (١).

جدول (١)

معاملات الارتباط الجزئية

بين دليل الاستدامة البيئية ومكونات الاستدامة البيئية العربية

معامل التحديد	الإدارة العالمية	القدرة المؤسسية والاجتماعية	خفض الضعف البشري	خفض الاجهاد البيئي	الأنظمة البيئية	دليل الاستدامة البيئية
٠,٨٨٩	٠,٤٨	٠,٧٦	٠,٤٣	٠,٢٦٦	٠,١٦٦	ESI

المصدر: نتائج الجدول تم الحصول عليها بالاعتماد على

- Yale Center for Environmental Law and Policy (2005), Environmental Sustainability Index (2005), Benchmarking National Environmental, Stewardship Appendix G, An Ideal Set of ESI Indicators, (http://epi.yale.edu).

وجدير بالذكر أن قدرة البلدان العربية على استدامة مواردها البيئية، سينعكس على معدلات الفقر في المناطق الريفية والحضرية، ولاسيما أن اعالة الفقراء في تلك المناطق تعتمد بشكل مباشر او غير مباشر على تلك الموارد، سواء بالوقت الحاضر أو المستقبل، وقد جاء تحليل أثر الاستدامة البيئية في تخفيف الفقر ذات ارتباط سالب في البلدان العربية وبما نسبته (٤٩٪)، لتبين تلك العلاقة السالبة والمعنوية، إن زيادة الاستدامة البيئية ستقود إلى تخفيف الفقر.

ونلاحظ من الشكلين (٦، ٧)، أن البلدان التي حققت مستويات متواضعة في مجال الاستدامة البيئية، كما في تونس (٥١,٨٪)، والاردن (٤٧,٨٪)، والجزائر (٤٦٪)، ومصر (٤٤٪)، وسوريا (٤٣,٨٪)، ولبنان (٤٠,٥٪)، قابلتها مستويات بين المنخفضة

والمتواضعة في معدلات الفقر، والتي قدرت في تونس (١٧,٩٪)، والاردن (٦,٩٪)، والجزائر (٢١,٥٪)، ومصر (٢٠٪)، وسوريا (١٣,٦٪)، ولبنان (٨,٥٪)، بينما واجهت كل من السودان واليمن استدامة بيئية منخفضة قدرت (٣٥,٩٪)، (٣٧,٣٪)، ومعدلات فقر مرتفعة قدرت بما نسبته (٣٤,٤٪)، (٣٦٪) على التوالي، في حين واجهت كل من المغرب وموريتانيا استدامة بيئية متوسطة، إلا إنها اتسمت بمعدلات فقر مرتفعة لتقع ضمن المجموعة الثانية من البلدان، والذي قدر دليل الفقر البشري فيها (٣٣,٤٪)، (٣٩,٢٪) في على التوالي، ويوضح ذلك أن التأثيرات البيئية قد تمارس تأثيراتها في الفقر، جنباً إلى جنب مع مستوى الناتج القومي الاجمالي، وأسلوب توزيع ذلك الناتج لينعكس ذلك بصيغة معدلات فقر متزايدة، على الرغم من المستوى الملائم للاستدامة البيئية (الشكل ٧).

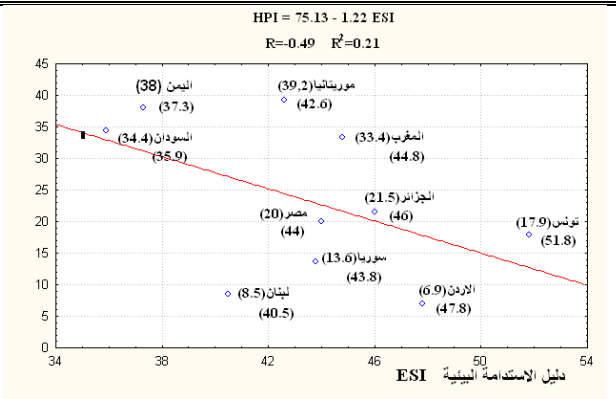

شكل (٧)

أثر دليل الاستدامة البيئية في دليل الفقر البشري في البلدان العربية

ملاحظة: الأرقام الواردة بين الاقواس السفلية تمثل دليل الاستدامة البيئية، والأرقام الواردة بين الأقواس إلى يمين البلدان أو يسارها تمثل دليل الفقر البشري.

مصادر البيانات:

- Human Development Report (2007/2008), Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divided World, (UNDP), Table (3) Human and Income Poverty: Developing Countries, Oxford University Press, New York, and PP.238-240.
- Human Development Report (2003), Millennium Development Goals: A Compact among Nations to End Human Poverty, (UNDP), Oxford University Press, New York.
- Yale Center for Environmental Law and Policy (2005), Environmental Sustainability Index (2005), Benchmarking National Environmental, Stewardship Appendix G, An Ideal Set of ESI Indicators, (http://epi.yale.edu).

ويمكن الاستنتاج من مؤشرات البيئة ودلالاتها وتوزيعها في إطار خارطة البيئة العربية، أنه على الرغم من أنخفاضها مقارنة بنظيرتها العالمية، فإن هناك تبايناً واسعاً في قيمها بين البلدان العربية المختلفة وقد أنعكست على اوضاع الفقر في البلدان المذكورة، واذا كان هذا الأنخفاض لا تظهر آثاره بالنسبة للفقر في بعض البلدان ذات الريع النفطي، فإن ذلك سببه مقدرة الإيرادات النفطية على معالجة حالات أنخفاض المقدرة الشرائية والفقر في بعض من تلك البلدان.

١-٢-٣: مؤشر البيئة- الفقر.

يوضح تحليل العلاقة "الفقر- البيئة"، أن إستراتيجية تخفيض الفقر لا يمكن أن تكون ناجحة من دون الأخذ بالحسبان الجوانب البيئية، فالتدمير البيئي يؤدي إلى زيادة الجوع، ويثير الاخطار والأمراض وتسرب الاطفال خارج التعليم، فالجهود لتخفيض الفقر لايمكن أن تهمل دور المتغيرات التي تؤديها الأنظمة البيئية في تشكيل نمط حياة الإنسان، إذ إن تدمير خدمات النظام البيئي تمثل عقبة باتجاه خفض الفقر في المناطق الريفية والتي تعتمد في الغالب على الأنظمة البيئية، ولاسيما في ظل الإدارة السيئة للنظام البيئي، إذ يؤثر تدمير الأراضي الزراعية وانكماش الغابات وتناقص الماء الصالح للشرب، والثروات السمكية المتضائلة والضعف الاجتماعي والبيئي الناتج عن التغير المناخي وخسارة التنوع الحيوي، في إنعدام استدامة مسار خفض الفقر[1].

وفي ظل هذه المتغيرات فإن البيئية تعد إحدى الأبعاد الرئيسة لخفض الفقر، ويمكن دراسة ابعاد الفقر والبيئة في البلدان العربية، ومن خلال الشكل (٨) الذي يوضح طبيعة العلاقة بين نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية (كمتغير معبر عن الفقر)، والذي أظهر قيم مرتفعة في كل من اليمن بنسبة (٣٣٪)، والصومال (٧١٪)، العراق (٢٧٪)، ولاسيما أن تلك البلدان تعاني من معدلات فقر مرتفعة على وفق مقاييس الفقر المختلفة، والمتغير الاخر يتمثل في نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على الماء المحسن (معبراً عن التغير البيئي)، والذي اظهر قيم متدنية في كل من الصومال (٢٩٪)، واليمن (٦٩٪)، وموريتانيا (٥٦٪)، والسودان (٦٩٪)، إذ تعاني تلك البلدان من تدني مستوى الأداء البيئي والاستدامة البيئية على وجه الخصوص، وقد جاءت النتائج بعلاقة احصائية ومعنوية سالبة، وبمعامل ارتباط قدر (٧٩٪) بين المتغيرين المذكورين (نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على الماء المحسن، ونسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية)، ليشير إلى مدى ارتباط المتضمنات البيئية بالفقر في معظم البلدان العربية،

(1)UNDP-UNEP (2008), Poverty & Environment Indicators, Prepared for UNDP-UNEP Poverty and Environment Initiative, March, P.6.

ولاسيما فيما يتعلق بالبلدان التي تعتمد وتطور ورقة إستراتيجية خفض الفقر (PRSP)، والتي تعدّ إدارة المياه كجزء من الاستراتيجية المذكورة.

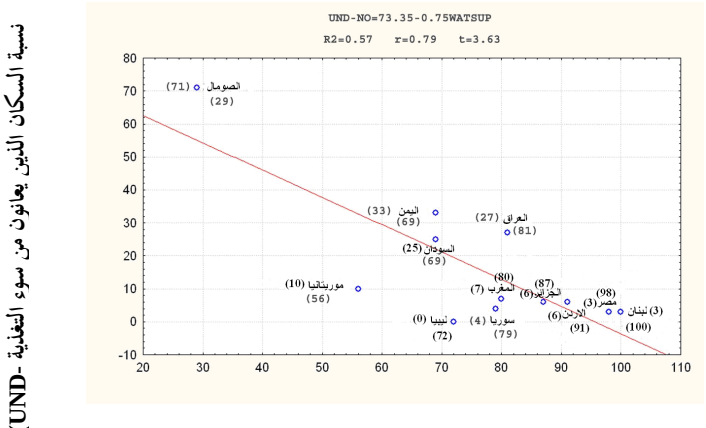

نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول الى مورد الماء المحسن والصالح للشرب **(WATSUP)**

شكل (٨)

العلاقة بين سوء التغذية والوصول إلى الماء المحسن والصالح للشرب

ملاحظة: الأرقام الواردة بين الاقواس السفلية والعلوية تمثل الوصول إلى الماء المحسن، والأرقام الواردة بين الاقواس إلى يسار الدول ويمينها تمثل سوء التغذية.

مصدر البيانات:

- U.N. (2009), Millennium Development Goals Indicators, UNSTATS, July, (http://mdgs.un.org/unsd/mdg/data.aspx).

وباعتماد مؤشر "البيئة– الفقر"، والذي حاول وضع الاطر الرئيسة لقياس علاقة التأثيرات البيئية مع معدلات الفقر، من خلال اعتماد المتغيرات البيئية والمتغيرات الخاصة بالفقر، جاءت النتائج التي توصل إليها البرنامج الإنمائي للامم المتحدة، أن البلدان العربية توزعت إلى اربع مجموعات رئيسة، من حيث مستوى التدمير البيئي ومعدلات الفقر(١)، (الشكل ٩)، بالصورة الآتية:

١. **البلدان ذات الفقر والتدمير البيئي المنخفض (٠,٠٢–٠,١٩):**

وتضم البلدان العربية ذات مستويات منخفضة من الفقر تلازمه مستويات منخفضة من تدمير النظام البيئي، وتشمل كل من سوريا (٠,١٣٪)، والأردن (٠,١٤٪)، ولبنان (٠,١٤٪)، والكويت (٠,١٥٪)، وليبيا (٠,١٥٪)، والجزائر (٠,١٨٪).

٢. **البلدان ذات الفقر والتدمير البيئي المتوسط (٠,٢٠–٠,٣٤):**

وتشمل البلدان العربية ذات مستويات متوسطة من الفقر يرافقه مستويات متوسطة من تدمير النظام البيئي، وتشمل كل من تونس (٠,٢١٪)، والإمارات (٠,٢٢٪)، ومصر (٠,٢٥٪)، والعراق (٠,٣٢٪).

٣. **البلدان ذات الفقر والتدمير البيئي المرتفع (٠,٣٥–٠,٤٩):**

وتضم البلدان العربية ذات مستويات مرتفعة من الفقر مع وجود مستويات مرتفعة من تدمير النظام البيئي، وتشمل كل من المملكة العربية السعودية (٠,٣٥٪)، والسودان (٠,٣٨٪)، وموريتانيا (٠,٣٨٪)، واليمن (٠,٤٧٪).

٤. **البلدان ذات الفقر والتدمير البيئي المرتفع جداً (٠,٥٠–٠,٧١):**

وتشمل البلدان ذات مستويات مرتفعة جداً من الفقر يرافقه مستويات مرتفعة جداً من تدمير النظام البيئي، والتي تظم الصومال (٠,٦٣٪).

(1) UNDP-UNEP(2008), Op.Cit. , PP.36-38.

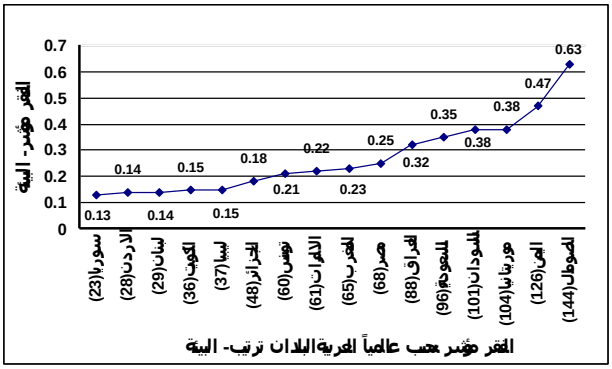

شكل (٩)

مؤشر البيئة– الفقر في البلدان العربية للعام ٢٠٠٦

مصدر البيانات:

- UNDP-UNEP (2008), Poverty& Environment Indicators, Prepared for UNDP-UNEP Poverty and Environment Initiative, Table 9, March, 2008.

ويشير تحليل هذا النمط من العلاقة إلى قوة الارتباط بينهما في البلدان العربية، الامر الذي يتطلب من متضمنات إستراتيجية خفض الفقر الاهتمام بتدني هذا الارتباط حتى يمكن الارتقاء بكلا المؤشرين ذات العلاقة بالفقر والبيئة في البلدان المذكورة، إذ على الرغم من أن العلاقة بين الفقر والبيئة كانت وعلى نحو واسع ضمن اهتمامات العديد من الحكومات والمنظمات الدولية، في ظل إعداد ورقة إستراتيجية الفقر (PRSP)، إلا إن التحدي الرئيس يتمثل في تحديد الآليات لمراقبة الفقر في منظوره البيئي، ليكون مؤشر "الفقر– البيئة" أحد الحلول الممكنة المتقنة والذي يمكن أن يستخدم في صياغة إستراتيجية الفقر في ظل الحماية البيئية.

ثانياً: الفقر والبيئة (البلدان العربية أنموذجاً)

إن التقييمات الحديثة للفقر، والتي ارتبطت بدراسة العلاقة بين الفقر والبيئة في أربعة عشرة دولة (من آسيا وأمريكا اللاتينية)، أوضحت أن الضرر البيئي يمكن أن يكون ذا أثر معنوي في رفاهية الفقراء، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالاعتماد الاقتصادي للفقراء على الموارد الطبيعية، ولاسيما عندما يكون الفقراء أكثر تأثراً بالتدمير البيئي(*)، وتتباين التأثيرات البيئية في رفاهية الفقراء، إذ إن التغييرات البيئية يمكن أن تؤثر في الأبعاد المختلفة للفقر في مقدمتها الفرصة Opportunity، والأمن Security، والتفويض Empowerment، والقدرات Capabilities أو رأس المال البشري Human Capital، والتي تعد من العلاقات المعقدة كونها تختلف تبعاً للوضع الاجتماعي للاقتصاد المحلي، وتبعاً لسياق السياسات الاقتصادية الكلية.

وتكمن الجذور السببية للتدمير البيئي في القواعد المؤسسية، واتجاه السياسات أكثر من الفقر نفسه، ليستنتج أن العلاقة بين الفقر والبيئة تتوسط العوامل المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فتعقيد تلك العلاقات بصفتها مصفوفة من العلاقات تساهم في الفهم غير الكافي في اغلب الأحيان، وتنعكس في ردود أفعال السياسات(٢).

ومن جانب آخر يمكن أن نعكس آلية العلاقة أو الترابط بين الفقر والبيئة من خلال التأثيرات المتبادلة بين المتغيرين(**)، والتي يمكن أن توضح من خلال عمليتين

(*) انظر:

Khan, H. (2007), Poverty, Environment and Economic Growth: Exploring the Links among Three Complex Issues with Specific Focus on the Pakistan's Case, P.2.

(2) Chowdhury, M. E. & Ahmed, S. U. (2008), Poverty-Environment Nexus: An Investigation of Linkage and Policy Implications, Draft Report Submitted to UNDP, Center for Policy Dialogue, 28th January, P.11.

(**) فرضية الحلزون الهابط Downward Spiral Hypothesis: تبين هذه الفرضية بأن العلاقة بين الفقر والضرر البيئي تأخذ شكلاً حلزونياً هابطاً في الغالب، فالتدمير الذي تتعرض اليه الموارد في==

متداخلتين، الأولى تتمثل في أن التدمير البيئي يقوي حدوث الفقر من خلال الضعف الحاصل في توفر الموارد الطبيعية، وما يتولد عنه من تخفيض الإنتاج الزراعي والثروة السمكية، وثانياً أن التدهور البيئي (التغير المناخي وتلوث الهواء والماء)، ستترك آثارها السلبية على الصحة والدخل، لتمثل جوانب سلبية باتجاه زيادة معدلات الفقر، بينما يتمثل الفقر كأداة دفع ثانية باتجاه التدمير البيئي من خلال الاستغلال المفرط للموارد[1]، كما موضح في الشكل (١٠).

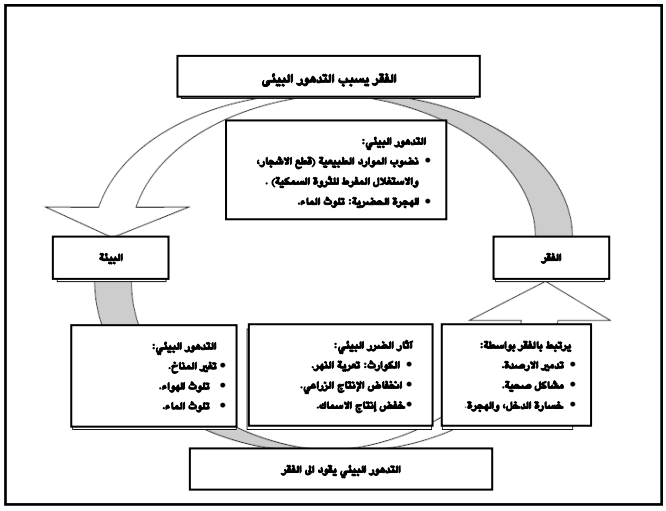

شكل (١٠)

العلاقة المتبادلة بين الفقر والبيئة

المصدر:

-Chowdhury, M. E. & Ahmed, S. U. (2008), Poverty-Environment Nexus: An Investigation of Linkage and Policy Implications, Draft Report Submitted to UNDP, Center for Policy Dialogue, 28th January, P.11.

==الماضي سيؤدي إلى تعميق الفقر في الوقت الحاضر، بينما فقر اليوم سيجعل من الصعب جداً الاهتمام أو تجديد قاعدة الموارد الزراعية (إيجاد البدائل عن إزالة الاشجار ومنع التصحر، والسيطرة على تآكل التربة وتجنب النقص الحاصل في تغذية التربة)، لتؤدي إلى التدمير البيئي والذي بدوره يفقر الافراد بشكل أكبر.

(1) Chowdhury, M. E. & Ahmed, S. U. (2008), Op.Cit, P.10.

٢-١: العلاقة بين البيئة والنمو الاقتصادي

يتطلب النمو الاقتصادي، زيادة المدخلات المادية من خلال الانتزاع والانتفاع المتزايد للموارد الطبيعية، وما ينتج عن النشاط الاقتصادي من تراكم النفايات وتركيز التلوث، وزيادة الإجهاد على المحيط الحيوي، وتقود إلى تدمير قاعدة الموارد الطبيعية، وأنخفاض الرفاهية البشرية (*)، وجدير بالذكر أن المسار السليم للتحسن البيئي ينبثق من خلال فاعلية النمو الاقتصادي، والذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ذات التركيز المادي (رأس المال) الأقل، فضلاً عن الطلب على تحسين النوعية البيئية، والتي تقود هي الأخرى إلى تبني إجراءات الحماية البيئية .

ويشير منحنى كوزنتز للبيئة Environment Kuznets Curve، الذي يوضح العلاقة بين تلوث الهواء والنمو الاقتصادي إلى أن التلوث يزداد مبدئياً مع النمو الاقتصادي، لكن مع زيادة النمو الاقتصادي الذي قاد المجتمع نحو مستويات أفضل من النمو والغنى، فإن التلوث سيتجه للأنخفاض، وتأخذ شكل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة الحرف U المعكوسة (منحنى كوزنتز للبيئة)، والذي يدل على أن الزيادة الأولية في التلوث تحدث في ظل المستويات المنخفضة من النمو الاقتصادي، بينما تنخفض مستويات التلوث مع الزيادة الحاصلة في النمو الاقتصادي، كما يوضحه الشكل (١١).

ولا تعد العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة ثابتة على مسارات التنمية، فالعلاقة بين المتغيرين قد تتغير بين الاتجاه الطردي و العكسي، على وفق مستويات الدخل، فعند المستويات المنخفضة من التنمية، فإن كل من كمية التدمير البيئي وكثافته تعد محدودة، أما في ظل المستويات المرتفعة من التنمية، فإن الاقتصاد يتجه نحو زيادة انتزاع الموارد والانتفاع منها، في حين أن التغير الهيكلي الحاصل باتجاه قطاعي الخدمات

(*) إن تأثير النمو الاقتصادي في البيئة تنبثق من ناحيتين، الأولى: القدرة المحدودة للمحيط الطبيعي، والثانية: الطبيعة المحدودة والمستنزفة، أنظر:

Lim, Jaetyu, Economic Growth and Environment: Some Empirical Evidences from South Korea, P.1.

والصناعة (في ظل تكنولوجيا أكثر كفاءة)، وزيادة الطلب على النوعية البيئية تؤدي مجتمعة إلى الأنخفاض في التدمير البيئي.

وتتحدد الاقتصادات المتحولة والنامية في الغالب على الجزء الصاعد إلى يسار المنحنى، إذ يتحقق النمو الاقتصادي في ظل أسعار متصاعدة للأضرار البيئية، والتي تتبنى تقنيات مسببة للعديد من المشاكل البيئية، ولاسيما التي تسيطر على قطاعي الصناعة والنقل، لذا يتوجب من تلك البلدان تحقيق النجاح على المستوى البيئي، من خلال القدرة على فصل التلوث البيئي عن النمو الاقتصادي، والذي يحصل من خلال التغير التقني أو تغيير السياسات أو كلاهما، بينما تقع البلدان المتقدمة إلى يمين نقطة التحول، على الجزء المنحدر إلى يمين المنحنى، إذ تتبنى تقنيات متطورة تساهم في فصل النمو الاقتصادي عن الضغوط البيئية والموارد الطبيعية، كما تسعى هذه البلدان في تعزيز الحماية البيئية من خلال التغيير البطيء لتفضيلات المستهلكين، بعيداً عن المنتجات ذات الكثافة البيئية، فضلاً عن إدراك التقنيات المناسبة للبيئة الجديدة كالطاقة المتجددة والنقل[1].

(1) Panayotou, Theodore(2003), Economic Growth and the Environment, Economic Survey of Europe", No.2, PP.57-59.

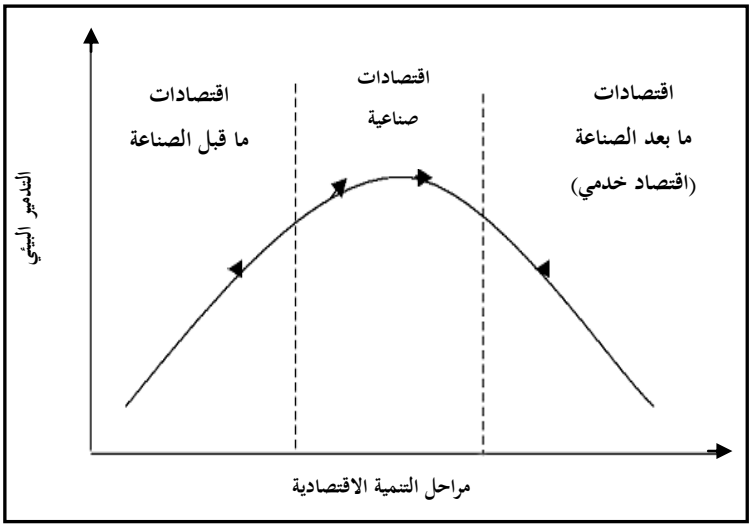

شكل (١١)

منحنى كوزنتز للبيئة: علاقة البيئة بالتنمية

المصدر:

- Panayotou, Theodore (2003), Economic Growth and the Environment, Economic Survey of Europe, No. 2, P.46.

وتشير الدراسات التجريبية حول العلاقة بين التدهور البيئي والنمو الاقتصادي، لخمس وخمسين دولة من دول منطقة اللجنة الاقتصادية لأوربا، والتي قسمت بين اقتصادات السوق المتطورة Developed Market Economies **والتي تراوح مستوى الدخل للفرد الواحد فيها أكثر من (١٥) ألف دولار، واقتصادات التحول** Transition Economies **والتي تراوح مستوى الدخل للفرد الواحد فيها أقل من (١٠) آلاف دولار، إلى أن مجموعة اقتصادات التحول تقع إلى اليسار من نقطة الانقلاب وعلى الجانب الصاعد من منحنى كوزنتز البيئي، وحيث أن النمو الاقتصادي يحدث السعر المتزايد للضرر البيئي، وعلى النقيض من ذلك، تتحدد اقتصادات المتطورة على يمين النقطة المذكورة وعل الجانب النازل من منحنى كوزنتز البيئي، الشكل (١١).**

وعليه فإن البلدان ذات الدخل الواطئ، والتي تسعى إلى التحسين البيئي، تتطلب تحقيق النجاح في إزالة الترابط فيما بين التلوث البيئي والموارد المستخدمة في تحقيق النمو الاقتصادي، والذي يمكن أن يتحقق خلال التغير الهيكلي والتقني أو التغير السياسي، فالتغير الشامل للاقتصادات المخططة سابقاً (اقتصادات التحول)، من خلال إزالة الترابط للموارد غير المسعرة سوقياً، أو ذات أسعار خاطئة Mispriced من خلال التحكم السعري ستقود إلى استخدامها بأسلوب يؤدي إلى استنزافها، بعدّ أسعارها دون المستويات التوازنية سوقياً، الأمر الذي قد يحقق أرباحاً إضافية للنشاط الخاص، في حين يولد آثاراً غير مرغوبة على الصعيد البيئي.

وقد حققت في العقد الأخير من القرن الماضي اقتصادات السوق المتطورة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوربا، نموا اقتصاديا مصحوب بالتغيرات الهيكلية في مجال الطاقة وكثافة المواد الصناعية، ليقود إلى خفض الإشعاع وكثافة الطاقة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من (٢٥٪)، ولاسيما في السنوات العشرين الماضية[١].

إن الأنقسام الحاصل بين اقتصادات التحول ونظيرتها المتطورة، يتمثل في أن الأخيرة تتبنى التقنيات المتقدمة والتي تساهم في إزالة الترابط بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي من خلال تخفيف الضغوط على البيئة والموارد الطبيعية، في حين أن الاقتصادات الإنتقالية مازالت تتعامل مع التقنيات السابقة والتي تسيطر عليها قطاعات النقل والطاقة والقطاعات الصناعية، والتي تسبب العديد من المشاكل البيئية[٢].

وعليه فإن البلدان ذات اقتصادات السوق المتطورة يمكن أن تساعد في تعزيز التغيرات في تفضيلات المستهلكين في البلدان ذات الاقتصادات الإنتقالية بعيداً عن المنتجات ذات الكثافة البيئية، بالشكل الذي يحقق الحماية البيئية لهذه البلدان، والإنتقال إلى بيئات جديدة وتقنيات أكثر كفاءة تعتمد على الأسعار المختلفة لموارد الطاقة، وأنماط النقل المحددة بالأسواق من جانب والسياسات الحكومية من جانب آخر.

(1) Panayotou, Theodore (2003), Op.Cit., P.59.
(2) Panayotou, Theodore (2003), Op.Cit., P.58.

ويمكن تحديد فرضيتين أساسيتين حول طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئية، والمتمثلة بمنحنى كوزنتز للبيئة:

- **الأولى: فرضية بيكرمان Beckerman Hypothesis**[1]، توضح بأن النمو الاقتصادي من الممكن أن يؤدي إلى تراكم الأرصدة في الاقتصاد، وبالتالي يمكن أن تستخدم الأرصدة في تجنب آثار التدمير البيئي ومعالجته، وتجعل اتجاه التدمير في مسارها الصحيح، إلا إن هذه الفرضية تواجه بعض المشاكل.
- **الثانية: فرضية بورتر Porter Hypothesis**[2]، وتشير إلى أن المستويات المرتفعة من الحماية البيئية يتوافق مع المستويات المرتفعة للنمو الاقتصادي من جانب، والتوجه نحو الإبداع في أساليب دعم النمو الاقتصادي والحماية البيئية من جانب آخر.

ومن خلال تحليل تأثيرات حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في دليل الاستدامة البيئية في البلدان العربية، فقد بينت النتائج أن العلاقة غير المعنوية والسالبة بين المتغيرين المذكورين أعلاه (الشكل ١٢)، والتي تشير إلى أن زيادة الغنى في هذه البلدان لا ينعكس على المنطقة العربية معنوياً كما في نظيرتها المتقدمة، فالتفاوت في قدرة هذه البلدان على ترسيخ البنى التحتية للبيئة العربية، فضلاً عن عدم قدرتها في تبني السياسات البيئية الملائمة، وتحديد الاضرار التي سببتها النشاطات الاقتصادية، ولاسيما في ظل استنزاف الموارد وضعف استدامتها، مما ولّد هذا التأثير المتواضع لحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في دليل الاستدامة البيئية (ESI)، إذ قدر معامل الارتباط (٠,٠٦٪) ومعامل التحديد (٠,٠٠٤)، وهي قيم في غاية الضالة مما يشير إلى ضرورة الاهتمام بالسياسات البيئية العربية.

(1) Jehan, Selim & Umana Alvaro (2003), The Environment – Poverty Nexus, Development Policy Journal, March , Op.Cit, P.63.
(2) Ibid, P.64.

إن النظرية الاقتصادية التقليدية تؤكد العلاقة بين التقدم الاقتصادي والنوعية البيئية، إذ إن الزيادة في الثروة ستؤدي إلى التحسينات البيئية، وأن الثروة عنصر مهم في توضيح نتائج السياسة البيئية، ولكنها ليست المحدد الوحيد للسياسة البيئية، إذ يوضح الترتيب المنخفض للكويت والسعودية والإمارات عدم وجود ارتباط ضروري بين الدخل والنجاح البيئي في بعض الدول النامية في مجال حماية الأرصدة البيئية، في حين تبدو الصورة أكثر وضوحاً في الدول المتقدمة، والتي يمكن أن تستثمر في السيطرة على التلوث ليعكس العلاقة بين الثروة والنتائج البيئية، على الرغم من أن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية توحي بأن المستويات المرتفعة من الأداء البيئي ربما تكون ذا أثر سالب في قدرة تلك البلدان على المنافسة.

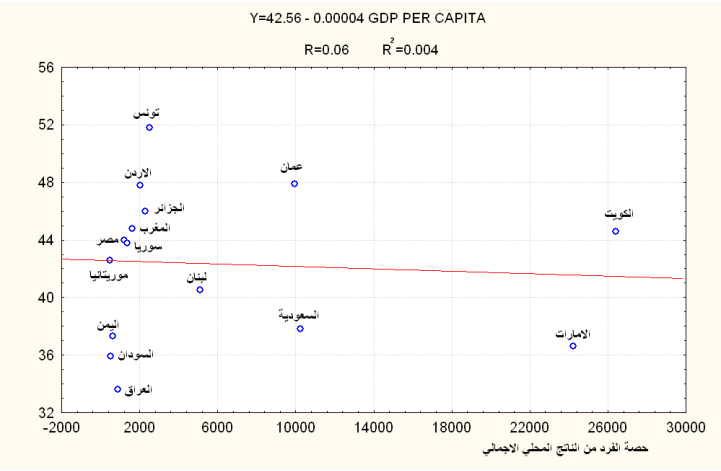

شكل (١٢)

العلاقة بين حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ودليل الاستدامة البيئية

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق (٢).

إن هذه الصورة قد تبدو أكثر وضوحاً من خلال تحليل مكونات دليل الاستدامة البيئية والتاثيرات المتولدة عن حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فيها، إذ وجد أن العلاقة بينهما غير معنوية، عدا متغير تخفيض الضعف البشري للاجهاد البيئي (R.H.V.)، والذي ظهرت معنويته مع حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(*)، إذ إن الآثار الاقتصادية للنتائج البيئية غالباً ما تخضع لمستوى التنمية، فالدول الغنية لها قيمة أو ترتيب عالي بالنسبة لخفض الضعف البشري وقدرة مؤسساته الاجتماعية، والدول الفقيرة تتجه نحو ترتيب أعلى في خفض الاجهاد البيئي، وأن أفضل قياس لا يتأتى فقط من خلال ترتيب دليل الاستدامة البيئية، ولكن من خلال نتائج مكوناته، فالاختلاف والتشابه بين البلدان ضمن المجموعة نفسها يعطي مؤشراً لكفاءة السياسة البيئية، إذ كل بلد يواجه تحديات مختلفة على الرغم من كون هذه البلدان تقع في الترتيب نفسه، إن وجود التباين في ستراتيجيات الإدارة البيئية سوف يؤدي إلى اختلاف في ترتيب دليل الاستدامة البيئية، إذ إن بعض المؤشرات ستكون أكثر أو أقل تأثيراً من الأخرى.

وعلى الرغم من أن بعض من هذه البلدان تعد من البلدان الغنية في ثرواتها النفطية، إلا إن عدم عدالة توزيع الناتج المحلي الاجمالي، أدى إلى نشوء **"سياسات الثراء"** والتي تؤدي إلى تزايد التباين في توزيع الدخل في ظل الاجواء الريعية، الأمر الذي ترتب عليه تزايد حالة الفقر، ولم يجدِ في هذه الحالة من اللامساواة، البحث عن البيئة واستدامتها، إذ بحث الفقراء على ما يعمل على استدامة حياتهم، يصعب معه الحفاظ على الممكنات البيئية، وفي هكذا اجواء فإن التباين يدفع الاغنياء باتجاه تعظيم الثراء من خلال الاستخدام المجحف للموارد البيئية عند مستويات أدنى من قيمة ناتجها الحدي، الأمر الذي يساعدهم على تعظيم الارباح في ظل أجواء غير تنافسية، وهكذا فإن التباين الواسع في الدخول يؤثر من جانبين في مسألة البيئة، الأول من جانب قناة الفقر بالبحث عن متطلبات البقاء، والثاني من جانب قناة الاغنياء بالبحث عن الربح والثروة في العديد من البلدان العربية.

(*) انظر الملحق (٣).

الملاحق

ملحق (١)

نسب الفقر المقدرة في الدول العربية

الدول العربية	السنوات	عدد السكان	معدل الفقر	عدد الفقراء
الدول ذات الدخل المنخفض				
السودان	2004	37.503.647	40	15.001.458
الصومال	1980-1990	6.677.415	60	4.006.449
موريتانيا	2004	1.233.386	40	493.354
اليمن	2003	19.419.710	45.2	8.777.708
المجموع		**64.834.158**		**28.278.960**
معدل الفقر ضمن المجموعة				**(43.6)**
معدل الفقر إلى اجمالي الفقراء في الدول العربية				**(37.98)**
الدول ذات الدخل المتوسط الادنى				
الاردن	2002	5.038.000	14.2	715.396
تونس	2005	10.029.000	7.4	742.146
الجزائر	2006	33.391.954	23	7.680.149
جيبوتي	2007	839.453	42	352.570
سوريا	2006	18.860.939	11.9	2.244.451
العراق	2008	30.178.292	25	7.544.573
الضفة الغربية	2007	3.832.185	46	1.762.805
مصر	2005	74.203.215	20	14.840.643
المغرب	2007	31.011.199	15	4.651.679
المجموع		**207.384.237**		**40.534.412**
معدل الفقر ضمن المجموعة				**(19.54)**
معدل الفقر إلى اجمالي الفقراء في الدول العربية				**(54.4)**

الدول ذات الدخل المتوسط الاعلى				
البحرين	1992	519.000	15	77.850
السعودية	1992	16.880.000	20.7	3.494.160
عمان	1992	1.892.000	17.3	327.316
لبنان	1999	3.690.033	28	1.033.209
ليبيا	2005	5.769.709	7.4	426.958
المجموع		**28.750.742**		**5.359.493**
معدل الفقر ضمن المجموعة				**(18.6)**
معدل الفقر إلى اجمالي الفقراء في الدول العربية.				**(7.19)**
الدول ذات الدخل المرتفع				
الكويت	1992	1.422.000	11	156.420
قطر	1992	450.000	11	49.500
الإمارات العربية المتحدة	1992	2.083.000	3.4	70.822
المجموع		**3.955.000**		**276.742**
معدل الفقر ضمن المجموعة				**(6.99)**
معدل الفقر إلى إجمالي الفقراء في الدول العربية				**(0.37)**
الإجمالي		**304.924.137**		**74.449.607**
معدل الفقر في الوطن العربي				**(24.4)**

المصدر:

- باقر، محمد حسين، **قياس الفقر في دول اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا**، (سلسلة دراسات مكافحة الفقر ٣)، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، نيويورك: الامم المتحدة، ١٩٩٦.
- باقر، محمد حسين، **قياس وتحليل الفقر مع التركيز على الاساليب غير التقليدية**– ورقة قدمت إلى: وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، (سلسلة دراسات

مكافحة الفقر ٨)، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، نيويورك: الامم المتحدة، ١٩٩٩.

- Human Development Report (2007/2008), **Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divided World**, (UNDP), Table (3) Human and Income Poverty: Developing Countries, Oxford University Press, New York.
- U.N. (2009), **Millennium Development Goals Indicators, Indicators**, NSTATS, July. (http://mdgs.un.org/unsd/mdg/data.aspx).
- World Bank, **World Development Indicator.**
-**www.nationmaster.com/graph/eco_pop_bel_pov_lin-economy-population-below-poverty-line.**

ملحق (٢)

نتائج معادلة الأنحدار للعلاقة بين حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ودليل الاستدامة البيئية ESI

في البلدان العربية لمتوسط الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥

	ثابت المعادلة	معامل دليل الاستدامة البيئية ESI	R	R2
حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	42.56	-0.00004	0.06	0.004
S.E	1.69	0.000162		
t	25.09	-0.236		

ملحق (٣)

نتائج معادلة الأنحدار لأثر حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في مكونات دليل الاستدامة البيئية في البلدان العربية

	ثابت المعادلة	E.S.	R.E.S.	R.H.V.	S.I.C.	G.S.	R	R^2
حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	38.95					-0.00074	0.358	0.128
	43.97	0.00006					0.056	0.003
	49.16		-0.00044				0.398	0.158
	43.19			0.0012			0.591	0.349
	35.42				0.00008		0.067	0.004
S.E		0.00029	0.000271	0.00044	0.00029	0.000517		
t		0.211	-1.62	2.74	0.25	-1.4		

E.S. الأنظمة البيئية Environmental Systems

تتجه البلدان وعلى الارجح نحو الاستدامة البيئية في ظل بقاء الأنظمة البيئية الحيوية عند مستوياتها الصحية، وإلى الحد الذي تكون فيه مستوياتها محسنة اكثر من كونها باتجاه التدهور.

R.E.S. تخفيض الاجهاد البيئي Reducing Environmental Stresses

إن حفاظ البلدان على مستوى الاستدامة البيئية، إذا كان مستوى الاجهاد البشري منخفض بما فيها الكفاية، لاحداث أضرار غير قابلة للإثبات في أنظمتها البيئية.

R.H.V. **تخفيض الضعف البشري للاجهاد البيئي**

Human Vulnerability to Environmental Stresses Reducin

يكون البلد على الارجح مستدام بيئياً في ظل قدرة الافراد والأنظمة الاجتماعية في تجاوز الاضطرابات البيئية والتي يمكن أن تؤثر في اتجاهات الرفاهية البشرية الاساسية.

S.I.C. **القدرة المؤسسية والاجتماعية للاجهاد البيئي**

Societal Capacity to Respond to Environmental Challenges

وتتحقق الاستدامة البيئية من خلال تطبيق أنماط اجتماعية تحتية ومؤسسية من المهارات والمواقف والشبكات التي لها القدرة على الاستجابة للتحديات البيئية.

G.S. **الاشراف العالمي Global Stewardship**

وتتحقق الاستدامة البيئية من خلال التعاون الدولي لإدارة المشاكل البيئية المشتركة، والحد من الضغوط البيئية السالبة عبر الحدود، وآثارها على البلدان الاخرى.

المصدر:

تم احتساب قيم معاملات مكونات دليل الاستدامة البيئية من قبل الباحثين بالاعتماد على المصدر الآتي:

- Environmental Sustainability Index (2005), Benchmarking National Environmental Stewardship, Component and Indicator Table, PP.352-356.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. برنامج الامم المتحدة الإنمائي (١٩٩٧)، **مكافحة وإزالة الفقر**، العناصر الرئيسية لإستراتيجية القضاء على الفقر في البلدان العربية، نيويورك، أيار.

٢. الصقور، محمد (١٩٩٦)، **السياسات الاجتماعية والفقر في المنطقة العربية**، في مناهضة وإزالة الفقر، البرنامج الإنمائي للامم المتحدة، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضايا مع ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، دمشق، الإنمائي.

٣. باقر، محمد حسين (١٩٩٦)، **قياس الفقر في دول اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا**، (سلسلة دراسات مكافحة الفقر ٣)، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، نيويورك: الامم المتحدة.

٤. باقر، محمد حسين (١٩٩٩)، **قياس وتحليل الفقر مع التركيز على الأساليب غير التقليدية**، ورقة قدمت إلى: وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، (سلسلة دراسات مكافحة الفقر ٨)، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، نيويورك: الامم المتحدة.

ثانياً: المراجع الاجنبية

1. Chowdhury, M. E. & Ahmed, S. U. (2008), **Poverty-Environment Nexus: An Investigation of Linkage and Policy Implications,** Draft Report Submitted to UNDP, Center for Policy Dialogue, 28th January.
2. Human Development Report (2003), **Millennium Development Goals: A Compact among Nations to End Human Poverty**, (UNDP), Oxford University Press, New York.
3. Human Development Report (2005), International Cooperation at a Crossroads Aid, **Trade and Security in an Unequal World**, (UNDP), New York, USA.
4. Human Development Report (2007/2008), **Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divided World**, (UNDP), Table

(3) Human and Income Poverty: Developing Countries, Oxford University Press, New York.

5. Human Development Report (2010), the Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development, Human Development Index and its Components, Table (1), (UNDP), New York, USA.
6. Jehan, Selim and Umana Alvaro (2003), **the Environment – Poverty Nexus**, Development Policy Journal, March.
7. Khan, H. (2007), **Poverty, Environment and Economic Growth: Exploring the Links among Three Complex Issues with Specific Focus on the Pakistan's Case**.
8. Lim, Jaetyu, **Economic Growth and Environment: Some Empirical Evidences from South Korea**.
9. Panayotou, Theodore (2003), **Economic Growth and the Environment**, Economic Survey of Europe, No. 2.
10. U.N. (2009), **Millennium Development Goals Indicators**, UNSTATS, July (http://mdgs.un.org/unsd/mdg/data.aspx).
11. UNDP-UNEP (2008), **Poverty and Environment Indicators**, Prepared for UNDP-UNEP Poverty and Environment Initiative, March. (http://www.unpei.org/PDF/PEMonitoring/PEIndicators-prepared-for-UNDP-UNEP.pdf).
12. Yale Center for Environmental Law & Policy (Yale University) and Center for International Earth Science Information Network (CIESIN) (Columbia University), **Environmental Performance Index** (2008), Index, (http://epi.yale.edu).
13. Yale Center for Environmental Law and Policy (2005), Environmental Sustainability Index (2005), **Benchmarking National Environmental**, Stewardship Appendix G, An Ideal Set of ESI Indicators, (http://epi.yale.edu).
14. World Bank, World Development Indicator.
15. www.nationmaster.com/graph/eco_pop_bel_pov_lin-economy-population-below-poverty-line.